Distr.
GENERAL

A/39/419
10 September 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/RUSSIAN/
SPANISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٦٥ (ز) من جدول الاعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

كبح سباق التسلح البحرى ؛ الحد من التسلح البحرى وتخفيضه ، وتوسيع تدابير الثقة لتشمل البحار والمحيطات

تقرير الامين العام

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٣
ثانيا - الردود الواردة من الحكومات ٤
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ٤
الارجنتين ٧
استراليا ٩
بلغاريا ١٠
بولندا ١٥
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ١٧

* A/39/150.

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الصفحة

الجمهورية الديمقراطية الالمانية ٢١
سوازيلند ٢٣
المكسيك ٢٤
هنغاريا ٢٤

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - في ٢٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٣ ؛ اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين القرار ٣٨/١٨٨ واو ، التالي منطوقه :

" ان الجمعية العامة ،

" . . .

" ١ - تناشد جميع الدول الاعضاء ، لاسيما الدول البحرية الرئيسية أن تمتنع عن توسيع انشطتها البحرية في مناطق النزاع او التوتر ، أو بعيدا عن شواطئها ؛

" ٢ - تسلم بالحاجة الماسة للبدء في مفاوضات بمشاركة الدول البحرية الرئيسية خصوصا الدول الحائزة للاسلحة النووية ، والدول المهتمة الاخرى بشأن الحد من الانشطة البحرية ، والحد من التسلح البحرى وتخفيضه ، مع المراعاة الواجبة للجانب النووى في سباق التسلح البحرى ، وتوسيع تدابير بناء الثقة لتشمل البحار والمحيطات ، لاسيما المناطق ذات الممرات البحرية الاكثر ازدحاما او المناطق التي يكون احتمال نشوء حالات النزاع فيها مرتفعا ؛

" ٣ - تدعو الدول الاعضاء الى ان تنقل للأمين العام في موعد لا يتجاوز حزيران /يونيه ١٩٨٤ آراءها بشأن طرائق عقد مثل هذه المفاوضات ؛

" ٤ - ترجو من الامين العام ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين تقريرا يستند الى ردود الدول الاعضاء المطلوبة بموجب الفقرة ٣ اعلاه ؛

" ٥ - تقرر ان تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها التاسعة والثلاثين بندا بعنوان " كبح سباق التسلح البحرى ؛ الحد من التسلح البحرى وتخفيضه ، وتوسيع تدابير بناء الثقة لتشمل البحار والمحيطات " ."

٢ - وعملا بذلك القرار ، تلقى الامين العام حتى الآن ردودا من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والارجنتين ، واستراليا ، وبلغاريا ، وبولندا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وسوازيلند ، والمكسيك ، وهنغاريا . وترد هذه الردود في الفرع الثاني من هذا التقرير .

Digitized by UNOG Library

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]
[١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤]

١ - ترى حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان المهمة الاولية لسياستها الخارجية هي منع وقوع كارثة نووية وتحقيق تحول حقيقي الى الافضل في مجرى الاحداث العالمية الخطير . وقد اتخذت مؤخرا عددا من المبادرات الرامية الى تحقيق هذا الهدف . ويتسم بأهمية خاصة من بين هذه المبادرات اقتراح الاتحاد السوفياتي وضع قواعد تحكم العلاقات بين الدول النووية . ومن شأن اتفاق الدول النووية جميعا على الاعتراف بهذه القواعد وعلى جعلها ملزمة ان يخدم ليس فقط مصالح هذه الدول بل مصالح جميع دول العالم . ويتعلق الاقتراح ايضا بالقرار ٣٨/٧٥ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ بشأن ادانة الحرب النووية ، والذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين بناء على مشروع قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، كما يتعلق بالاقتراحات السوفياتية بشأن تجميد الاسلحة النووية ومنع سباق التسلح في الفضاء ، التي اعتمدتها ايضا الامم المتحدة .

٢ - والذى يلزم الآن هو اتخاذ خطوات عملية فعالة من اجل تخفيض الاسلحة ، وخاصة تخفيض الاسلحة النووية ، لتلافي خطر الحرب الذى يخيم على البشرية ولتحسين الحالة الدولية .

٣ - ويمكن تقديم مساهمة قيمة في قضية منع نشوب الحرب عن طريق كبح سباق التسلح في البحار والمحيطات . ان مواصلة زيادة الاساطيل البحرية وتكثيف انشطتها امران محفوفان بخطر تقويض دعائم الاستقرار الذى يوجد الآن على نطاق عالمي ، وضمن المناطق فرادى ، كما انهما يؤديان الى تحويل كبير للموارد عن الاغراض البنّاءة . ولهذا الاتجاه أثره السلبي على أمن الملاحة السلمية وعلى استقصاء واستغلال الموارد البحرية التي تتزايد قيمتها للبشرية على الدوام . وهناك ايضا حالات متكررة على نحو متزايد لاستخدام دول معينة قواتها البحرية بصورة مباشرة في ممارسة ضغط على دول ذات سيادة ، وخاصة الدول النامية ، والتدخل في شؤونها الداخلية ، والقيام بأعمال العدوان والتدخل المسلح والحفاظ على بقايا النظام الاستعمارى .

٤ - وكما هو معروف ، اقترح الاتحاد السوفياتي ، بصورة مستقلة او مع غيره من البلدان الاشتراكية ان يتم التوصل الى اتفاق بشأن تدابير محددة كثيرة تتعلق بالحد ، على اساس

Digitized by UNOG Library

العمل بالمثل ، من انشطة الاساطيل البحرية وبالحد من التسلح البحرى وتخفيضه ،وكذلك بشأن التدابير المناسبة لبناء الثقة ، سواء ككل أو فيما يتعلق بمناطق فردية ، وسواء كانت في المحيط الهندى او الاطلسي او الهادئ ، في البحر الابيض المتوسط أو في الخليج الفارسي . ولا تزال هذه الاقتراحات قائمة .

٥ - ويسعى الاتحاد السوفياتي سعيا جهيدا نشطا لوضع تدابير تهدف الى كبح سباق التسلح البحرى على اساس ثنائي ايضا ، وخاصة في اطار المحادثات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن الحد من الانشطة العسكرية في المحيط الهندى ثم تخفيضها ، وفي سباق الحد من الاسلحة الاستراتيجية وتخفيضها .

٦ - على انه نتيجة للموقف الذى اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من حلفائها ،فقد فشلت عملية حل المشاكل المتعلقة بالحد من سباق التسلح البحرى في احراز أى تقدم حتى الآن . وتشير الحقائق الى ان الولايات المتحدة الامريكية قد بدأت جولة جديدة من سباق التسلح النووى ، معتمدة على تحقيق تفوق عسكرى في كل ميدان وعلى امكانية استخدام القوة على نطاق كبير حتى في اقصى بقاع الارض . اذ يجرى بناء سفن جديدة مجهزة بأحدث اسلحة الدمار واعدادها للخدمة الفعلية ، كما يجرى نفض غبار الخزن عن السفن القديمة وتجهيزها بأسلحة مماثلة . ويتزايد الوجود البحرى الدائم للولايات المتحدة في مختلف المحيطات والبحار ، كما يجرى توسيع الهياكل الاساسية لقواعد صيانتها .

٧ - ورحب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالنداء الصادر عن الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين لبدء مفاوضات بشأن الحد من الانشطة البحرية والحد من الاسلحة البحرية وتخفيضها وتوسيع تدابير بناء الثقة لتشمل البحار والمحيطات ، لاسيما المناطق ذات الممرات البحرية الاكثر ازدحاما ، او المناطق التي يكون احتمال نشوء حالات النزاع فيها مرتفعا . وان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، من جانبه ، مستعد للاشتراك في هذه المفاوضات . وقد يكون في الامكان الاتفاق ، كخطوة عاجلة ، على " ألا توسع الدول انشطتها البحرية في مناطق النزاع او التوتر " .

٨ - وعلاوة على ذلك ، من المستصوب التماس الحلول التي تتجنب الحالة التي توجد فيها الاساطيل البحرية للدول العظمى في البحار مدة طويلة بعيدا عن شواطئها . وقد يكون من المفيد ايضا اتخاذ خطوات كسحب السفن المزودة بالاسلحة النووية من مناطق معينة في المحيطات والبحار ، وتقرير حدود لوجود الانواع المختلفة من السفن في تلك المناطق ، وهلم جرا .

٩ - ويمكن لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان يمضي حتى ابعد من ذلك على طريق الحد المباشر والفعلي للاسلحة البحرية . اذ يمكن ان تشمل هذه التدابير على سبيل المثال ، الحد من عدد السفن الحربية من الانواع الرئيسية . وينبغي في الوقت

Digitized by UNOG Library

ذات ايلاء اعتبار لتحديد القوات والاسلحة المضادة للغواصات وكذلك للتدابير المتعلقة بالقواعد البحرية في الاراضي الاجنبية . وبعد ذلك يمكن التدبر في مسألة التخفيض المتوازن لأعداد السفن الحربية في أساطيل الدول الكبرى . وينطبق هذا بصفة خاصة على السفن من قبيل حاملات الطائرات التي لها تأثير مزعزع للاستقرار بدرجة كبيرة وتستخدم لاستعراض القوة وكأداة لممارسة الضغط على الدول المستقلة .

١٠ - وقد يكون لتحقيق اتفاق بشأن تدابير بناء الثقة وتنفيذ هذه التدابير التي تساعد على تفادي حالات النزاع وتعزيز أمن المواصلات البحرية من الامور ذات الاهمية السياسية الكبيرة . وبالطبع ينبغي اعداد وتنفيذ جميع التدابير الضرورية وفقا لمبدأ عدم الإضرار بأمن أي واحد ، على ان يؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب جميع العوامل التي تحدد علاقة القوات في البحار بعضها ببعض ، وكذلك الطرق الاخرى للحد من الاسلحة التي تؤثر على القوات البحرية بطريقة أو أخرى .

١١ - وينبغي الاستفادة بصورة كاملة من امكانيات اتباع نهج اقليمي للحد من الانشطة البحرية والتسلح البحري .

١٢ - والاتحاد السوفياتي على استعداد ايضا للنظر ، في اثناء المفاوضات ، في التدابير اللازمة لكفالة الثقة المتبادلة للدول في الوفاء بالتزاماتها .

١٣ - وفي رأي الاتحاد السوفياتي ، ينبغي لجميع الدول البحرية الرئيسية وغيرها من الدول المهتمة ان تشترك في مفاوضات الحد من الانشطة البحرية والاسلحة البحرية . وقد يكون ممكنا ، من هذه الزاوية ، النظر في اجراء المفاوضات في سياق مؤتمر نزع السلاح في جنيف . على ان الاتحاد السوفياتي على استعداد ايضا لدراسة امكانية عقد مفاوضات منفصلة متعددة الاطراف بشأن مجموعة هذه المسائل بكاملها . وهو يصدر ، علاوة على ذلك ، عن المبدأ القاضي بأن عقد المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن الحد من الانشطة البحرية والاسلحة البحرية لا ينبغي ان يشكل عقبة تحول دون النظر في هذه المسائل في مفاوضات تجرى بين الدول النووية .

١٤ - وأما فيما يتعلق بالدراسة المتعلقة بسباق التسلح البحري التي دعت الجمعية العامة الى اجرائها في قرارها ٣٨/١٨٨ زاي ، يرى الاتحاد السوفياتي ان هذه الدراسة لا ينبغي ان تكشف الطبيعة الخطيرة لسباق التسلح هذا وأثره الضار على السلم والامن والتنمية الاقتصادية الدولية فحسب ، بل ينبغي ايضا ان تساعد في التوصل الى مجالات اتفاق ملموسة . فسوف تهدر قيمة الدراسة اذا لم تؤد الا الى جمع المعلومات عن الاسلحة البحرية ووصف تفاصيلها التقنية ، وطرق مقارنة القوات البحرية وهلم جرا . وعلاوة على ذلك ، لا ينبغي ان تكون الدراسة ذريعة لتأخير البدء في اجراء مفاوضات عملية او تكون بديلا عنها .

../..

Digitized by UNOG Library

الارجنتين

[الاصل : بالاسبانية]
[٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤]

١ - تولي الحكومة في الجمهورية الارجنتينية ، وهي بلد تمتد سواحله الى مسافة تربو على ٠٠٠ ٤ كيلومتر ، اهتماما كبيرا لاجراء مفاوضات بغرض الحد من التسلح البحري وتخفيضه مع المراعاة الواجبة للجانب النووي في سباق التسلح البحري ، وبالتبعية ايضا لتوسيع نطاق تدابير بناء الثقة ليشمل البحار والمحيطات .

٢ - وقد صوت الوفد الارجنتيني في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة مؤيدا كلا من القرارين ٣٨/١٨٨ واو ٣٨/١٨٨ زاى بسبب التوسع ، من الناحيتين الكمية والنوعية على السواء ، في سباق التسلح ، لاسيما فيما يختص بالاسلحة النووية ، ليشمل البحار والمحيطات مما يعرض السلم والامن الدوليين للخطر . ومن ثم ، فان هناك حاجة ملحة الى التفاوض بشأن تدابير تقييدية لتقليل مخاطر نشوب حرب نووية بحرية المنشأ ، وللحد من الساحات البحرية التي يجرى فيها وزع الاسلحة النووية ، ولتعزيز احكام معاهدة حظر وضع الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن ارضها (قرار الجمعية العامة ٢٦٦٠ (د - ٢٥) ، المرفق) ومد نطاقها لكي يشمل هذه الحالة الجديدة ، ولتعزيز عملية نزع السلاح النووي ، ولضمان احترام حرية الملاحة وتوطيد أمن الدول والمناطق الساحلية المشمولة بذلك ، ككل .

٣ - وينبغي للمفاوضات ان تشمل الجوانب التالية من سباق التسلح البحري :

(أ) تحرك القوات البحرية ، الجاهزة للقتال ، عبر البحار والمحيطات ، بتجهيزاتها التسليحية الكاملة ، بما فيها الاسلحة النووية ؛

(ب) وزع الاسلحة النووية ومرورها ونقلها في البحار والمحيطات بما يشكل " انتشارا جغرافيا " لها ؛

(ج) ما يتعرض له السلم والامن الدوليان والاقليميان من آثار نتيجة لنشر وتعزيز القواعد البحرية الاجنبية في المناطق الساحلية والجزرية ؛

(د) استعراضات القوة التي يجرى القيام بها على سبيل الضغط على الدول ذات السيادة ، مما يهدد مصالحها الحيوية من ناحية الامن والاستقلال والسلامة الاقليمية .

٤ - ومن الضروري ايضا مراعاة الآثار الضارة التي تمس البلدان النامية من جراء سباق

٠٠/٠٠

Digitized by UNOG Library

التسلح البحرى ، نظرا لأن الانشطة البحرية التي من قبيل الحصار واقامة المناطق المحرمة واجراء مناورات معينة تؤثر على حرية الملاحة وصيد الاسماك وغير ذلك من الانشطة البحرية المتصلة عادة باستكشاف موارد البحار واستغلالها .

٥ - وينبغي مراعاة الارتباط الوثيق بين تدابير بناء الثقة ومبادرات نزع السلاح وعدم امكانية اعتبارها بدائل تحل محل الاجراءات المحددة التي تتخذ في هذا الصدد .

٦ - وينبغي للمفاوضات المشار اليها في القرار ٣٨/١٨٨ واو ألا تُجرى الا في المحفل الوحيد المتعدد الاطراف المخصص للتفاوض بشأن نزع السلاح ، ألا وهو مؤتمر نزع السلاح ، في جنيف . الا انه نظرا لاحتواء جدول اعمال هذا المؤتمر فعلا على عدد كبير من البنود ، التي منحت أولوية قصوى ، وتلافيا لتحميل هذا المؤتمر اعباء فوق المستطاع ، يمكن ان يكون البند المقصود موضوعا لتحليل أولي تجريه هيئة نزع السلاح ، التابعة للامم المتحدة ، في مدة أقصاها سنتين . ومن الممكن اجراء هذا التحليل استنادا الى الدراسة المتعلقة بسباق التسلح البحرى والمنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٣٨/١٨٨ زاى المكمل للقرار ٣٨/١٨٨ واو .

٧ - ويُقترح في هذا الصدد ان تتضمن الدراسة النظر في المواضيع التالية :

(أ) حالة سباق التسلح البحرى على الصعيد العالمي ؛

(ب) سباق التسلح البحرى في نطاق الاحلاف العسكرية الرئيسية ؛

(ج) تحليل لمد النطاقات الجغرافية للتحالفات العسكرية الرئيسية ؛

(د) تدابير لحظر صنع الاسلحة النووية البحرية وأسلحة التدمير الشامل ؛

(هـ) تدابير لشل فاعلية انظمة الرصد في قاع البحار والمحيطات وعلى هذا القاع ، والتقليل من هذه الانظمة الى الحد الادنى ، وحظر وضعها هناك ؛

(و) تدابير لحظر المرور العابر للاسلحة النووية ونظمها في المياه الدولية ؛

(ز) استصواب ضمان تزويد جميع الاسلحة البحرية التي في حالة تشغيل بنظام لوقف التشغيل يبطل فاعليتها في حالة عدم انفجارها ؛

(ح) تدابير للتحقق من جعل قاع البحار والمحيطات منطقة لا نووية ؛

(ط) ما يتعرض له السلم والامن الدوليان من آثار نتيجة لانتشار وتعزيز القواعد البحرية الاجنبية في المناطق الساحلية والجزرية .

Digitized by UNOG Library

استراليـــا

[الاصـــل : بالانكليزيـة]
[٤ نيسان/ابريـــل ١٩٨٤]

ان استراليا تؤيد بقوة جميع الجهود الرامية الى ايجاد تدابير متوازنة قابلـــة للتحقق من شأنها تعزيز الأمن والسلم الدوليين . وهذا يشمل تدابير لكبح سباق التسلح البحرى . الا انها قد صوتت ضد القرار ٣٨/١٨٨ واو ، على اساس ان المفاوضات المقبلة ستعززها الى حد كبير دراسة شاملة لسباق التسلح البحرى ، اكثر مما يعززها الشروع قبل الأوان في مفاوضات بشأن مجال جديد نسبيا يتسم بتعقيده من الناحية الفنية . ولقـــد منحت استراليا تأييدها المطلق للقرار ٣٨/١٨٨ زاى ، الذى تقدمت السويد بمشروعـه ، والذى اقترح مجرد اجراء دراسة من هذا القبيل . وان استراليا لتتطلع الى دراســـة نتائج هذه الدراسة قبل النظر في الخطوة التالية . ونحن نرى في هذه المرحلة انه ربمـا كان هناك مجال لوضع تدابير لبناء الثقة تتعلق بعدم انتشار تكنولوجيات معينة للحـــرب البحريـــة .

Digitized by UNOG Library

بلغاريا

[الأصل : بالروسية]
[٢٣ أيار/مايو ١٩٨٤]

١ - لا توجد بالنسبة لجمهورية بلغاريا الشعبية وغيرها من البلدان الاشتراكية من المهام ما هو أكثر أهمية والحاحا من منع نشوب حرب نووية ووقف سباق التسلح ونزع السلاح. ففي عالم اليوم لا يمكن ضمان تحقيق سلم دائم الا على أساس خطوات مشتركة ترمي الى القضاء على خطر الحرب المتزايد . والى انقاذ البشرية من تدمير نفسها .

٢ - وقد اتخذت الجمعية العامة ، بناء على مبادرة من بلغاريا بالاشتراك مع عدد من البلدان الأخرى ، القرار ٣٨/١٨٨ واو المعنون "كبح سباق التسلح البحرى : الحد من التسلح البحرى وتخفيضه ، وتوسيع تدابير بناء الثقة لتشمل البحار والمحيطات " .

٣ - وقد استرشدت حكومة بلغاريا لدى تقديمها هذا الاقتراح بمفهوم مؤداه ان صالح السلم والأمن الدولي في حاجة الى سدّ فعّال لجميع قنوات سباق التسلح الذى يعمل على اضعاف البشرية ، ولجميع مصادر خطر الحرب . وينطبق ذلك تماما على سباق التسلح البحرى أيضا ، الذى ظل لمدة عقود خارج اطار الجهود العامة التي تستهدف نزع السلاح .

٤ - كما أن التغييرات العميقة التي حدثت في تطور الامكانيات الحربية للقوات البحرية تضفي على هذه القوات طابعا عالميا ، وتزيد من أهمية دورها الاستراتيجي . وقد أدى استخدام القذائف النووية في تسليح القوات البحرية ، الى زيادة ملموسة في الأهمية العسكرية لهذا الفرع من أفرع القوات المسلحة .

٥ - وقد أعطت الاتجاهات الجديدة للاستراتيجية البحرية للولايات المتحدة الأمريكية دفعة جديدة لتطوير التسلح البحرى . كما أن الوثبة النوعية التي حدثت في مجال تطوير التسلح وفي أساليب ادارة الحرب في البحر ومنه ، قد أدت الى تفاقم خطر الحرب والتهديد بزعزعة توازن الوضع الاستراتيجي العسكرى بأكمله . ويجرى استحداث أشكال جديدة ، أو تطوير الأشكال القديمة ، من وحدات الأساطيل البحرية لتنفيذ عمليات حربية في عدد من المناطق المتفجرة في العالم ، التي تكون في أحيان كثيرة على بعد كبير من شواطئ تلك الأساطيل . ويجرى ، على قدم وساق تنفيذ برامج زيادة أعداد السفن من جميع الفئات الرئيسية بما في ذلك حاملات الطائرات والأنواع المختلفة من سفن الدعم .

../..

Digitized by UNOG Library

٦ - ان تسارع سباق التسلح البحرى طى هذه الشاكلة قد أدى الى زيادة النفقات العسكرية ، التي تشكل عبئا ثقيلا طى كاهل جميع شعوب العالم ، وتحرم برامج التنمية الاجتماعية من قدر كبير من الموارد .

٧ - كما أن تزايد الوجود البحرى العسكرى والأنشطة البحرية العسكرية في عدد من المناطق الهامة في محيطات العالم ، ولا سيما في مناطق النزاع والتوتر ، يشكل جانبا جوهريا آخر من جوانب المشكلة ، فقد نشأت حالة قلق شديد في جميع أنحاء العالم من جراء ما حدث في الفترة الأخيرة من تزايد الحالات التي تتضمن استخدام الولايات المتحدة لتشكيلاتها البحرية لاستعراض عضلاتها وللتدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة ، ولا سيما من البلدان النامية ، ولتهديد المصالح الحيوية لهذه البلدان واستقلالها وسلامتها الاقليمية . كما أن مجرد وجود تلك القوات البحرية الضخمة في المناطق المتفجرة من العالم ، يمكن أن يزيد من تفاقم الوضع في تلك المناطق .

٨ - كما أن تزايد الأنشطة البحرية العسكرية يضر للغاية بأمن خطوط المواصلات البحرية المارة عبر تلك المناطق . ويؤدى الوجود العسكرى في مناطق النقل البحرى الى جعل الشحن بالسفن أكثر تعرضا للخطر ، والى اعاقة الاستخدام الحر من جانب جميع الدول للبحار والمحيطات في الملاحة والتجارة السلميتين ، واستكشاف ثروات محيطات العالم التي لا تنضب واستغلالها في الأغراض السلمية .

٩ - أما حالات الاطلاق من جانب واحد عن تدابير تقيّد المرور الحر في المجالين الجوى والبحرى في بعض المناطق التي تتركز فيها القوات البحرية الضخمة للولايات المتحدة الأمريكية ، فهي تشكل انتهاكا صارخا لمبادئ وقواعد القانون الدولي المقبولة بوجه عام ، لا سيما اتفاقية جنيف لأعالي البحار لعام ١٩٥٨ (A/CONF.13/L.53) ، واتفاقية شيكاغو بشأن الطيران المدني الدولي لعام ١٩٤٤ (١) . وهناك مدعاة لشعور عدد كبير من الدول بالقلق ازاء التهديد الحقيقي لأمنها ، الناجم عن وجود عدد كبير من القواعد والقلاع البحرية التابعة للدول الامبريالية بالقرب من أراضيها .

١٠ - ولا يقتصر الخطر المتفاقم لتزايد الوجود البحرى والأنشطة العسكرية البحرية طى منطقة أو منطقتين من بحار العالم ومحيطاته . فقد اتخذ هذا الخطر طابعا عالميا ، وامتد ليشمل المساحات المائية الرئيسية ، وهي المحيط الأطلسي ، والمحيط الهادئ والمحيط الهندى ، والبحر الأبيض المتوسط ، والخليج الفارسي .

١١ - ولا يمكن للزيادة الخطرة في مجال التسلح البحرى الا أن تسبب قلقا حقيقيا لدى من يهتم بصدق بالقضاء طى الخطر المحدق بالسلم والأمن الدوليين وبانجاح الجهود الرامية الى تحقيق نزع السلاح . ومن الضرورة القصوى اتخاذ تدابير عاجلة ، طى الصعيد

Digitized by UNOG Library

الدولي ، لكبح سباق التسلح البحرى ، وللحد من التسلح البحرى وتخفيضه ، كمّا ونوعا ، قبل فوات الأوان . كما يجب اتخاذ خطوات عاجلة لاستعادة الثقة في حرية الملاحة ، وتهيئة الظروف الملائمة للحد من الأنشطة العسكرية البحرية بصورة ملموسة .

١٢ - وما فتئت بلدان المعسكر الاشتراكي تسعى بنشاط الى المساعدة في وضع تدابير للحد من الأنشطة العسكرية البحرية ولكبح سباق التسلح البحرى ، حيث تقدمت بعدد من الاقتراحات المحددة الرامية الى تحقيق هذه الغاية .

١٣ - ففي الاعلان الذى أقرته الدول الأطراف في حلف وارسو في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٠، أكدت تلك الدول أن من الضرورى " لمصلحة السلم واستقرار الوضع الدولي وكذلك من أجل كفالة الاستخدام المأمون وغير المعاق للاتصالات البحرية الدولية الرئيسية ، الشروع ، في اطار محفل كالأمم المتحدة ، في بحث مسألة الحد من الوجود والنشاط العسكريين في مناطق مناسبة وتخفيض مستواهما ، سواء في المحيط الأطلسي أو المحيط الهندى أو المحيط الهادئ أو في البحر الأبيض المتوسط أو الخليج الفارسي " (A/35/237-S/13948 ، المرفق الثاني ، الصفحة ١٦). وفي اعلان براغ السياسي الصادر في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، دعت الدول الأطراف " الى فتح باب المحادثات للحد من الأنشطة العسكرية البحرية والحد من التسلح البحرى وتخفيضه وتطبيق تدابير بناء الثقة على البحار والمحيطات" . (A/38/67-S/15556 و Corr.1 ، الصفحة ٧). ولا يزال عدد من الاقتراحات التي قدمتها البلدان الاشتراكية فرادى أو مجتمعة بهدف تخفيض مستوى المواجهة العسكرية في البحار، وكبح سباق التسلح في هذا المجال ، قابلا للتطبيق .

١٤ - وتلاحظ حكومة بلغاريا مع الارتياح تطور هذه المسألة المهمة الملحّة في اطار الأمم المتحدة ، نتيجة لاتخاذ الجمعية العامة القرار ٣٨/١٨٨ واو . وان ادراج مسألة كبح سباق التسلح البحرى في جدول أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة يمكن من اجراء تبادل للآراء على نطاق واسع بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بضبط سباق التسلح البحرى على الصعيد الدولي لصالح السلم ، والأمن الدولي والثقة والتعاون ما بين دول العالم .

١٥ - وتعتقد بلغاريا أن من الممكن في المرحلة الحالية الاضطلاع بأنشطة مشتركة للتحضير للمفاوضات وبدئها بشأن الحد من الأنشطة العسكرية البحرية والحد من التسلح البحرى ، وتوسيع تدابير بناء الثقة لتشمل البحار والمحيطات ، وبصفة خاصة في المناطق التي يوجد بها أنشط الطرق البحرية ، والمناطق التي يزداد فيها احتمال نشوء حالات النزاع . وقد سلمت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٣٨/١٨٨ واو بالحاجة الماسة الى البدء في هذه المفاوضات .

Digitized by UNOG Library

١٦ - وبالنظر الى طبيعة الأنشطة البحرية العسكرية والتسلح البحرى وما يتصل بذلك من مصالح أمنية لعدد كبير من الدول ، فانه يجب أن تشارك جميع البلدان المعنية ، ولا سيما الدول التي تمتلك أساطيل حربية ضخمة ، وبصفة خاصة الدول النووية ، في مفاوضات بشأن هذه المجموعة من المسائل . وترحب بلغاريا باستعداد الاتحاد السوفياتي للمشاركة في هذه المفاوضات ، وهو الاستعداد الذى أعرب عنه السيد أ. أ . غروميكو ، النائب الأول لرئيس مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ووزير الخارجية في رسالته المؤرخة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٤ الى السيد بيريز دى كويبار ، الأمين العام للأمم المتحدة (A/AC.159/L.6 ؛ أنظر رد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أدناه) . ومما له أهمية كبيرة للنجاح في كبح سباق التسلح البحرى ، تلقي ردود ايجابية من الدول النووية الأخرى ، تعرب فيها عن استعدادها لتيسير هذه الجهود عن طريق المشاركة البناءة في المفاوضات المتعلقة بهذه المسألة .

١٧ - وفيما يخص طبيعة ونطاق التدابير التي ينبغي النظر فيها واعتمادها في المفاوضات المقترحة ، يرد عدد من الآراء المتعلقة بهذا الموضوع في قرار الجمعية العامة ٣٨/١٨٨ واو ، وكذلك في الأفكار والمقترحات المقدمة من بعض الدول الأعضاء . ويوفر البرنامج الشامل للتدابير المحددة الوارد في رسالة الاتحاد السوفياتي المذكورة آنفا احتمالات واعدة للتوجيه البناء لجهود المجتمع الدولي الرامية الى كبح سباق التسلح البحرى الخطير.

١٨ - وطبقا للأحكام الأساسية لقرار الجمعية العامة ٣٨/١٨٨ واو ، فان التوصل الى اتفاق بشأن عدم توسيع الدول لأنشطتها البحرية العسكرية في مناطق النزاع أو التوتر هو أحد التدابير التي ينبغي أن تعطى أولوية عالية . بيد أنه حين تنتشر الأساطيل البحرية الحربية للدول الكبرى بعيدا عن شواطئها لفترات طويلة ، فانه من المتعذر اعتبار ذلك حالة طبيعية . ومن ثم ، سيكون من المستصوب التوصل في المفاوضات المقبلة الى حل مشترك لتسوية هذه الحالة . ومن العوامل الهامة لاستقرار الأمور اتخاذ خطوات لسحب السفن المجهزة بالأسلحة النووية من مناطق معينة من محيطات العالم ، ووضع قيود على وجود أنواع معينة من السفن في هذه المناطق .

١٩ - ويمكن أيضا زيادة توسيع الجهود الرامية الى كبح سباق التسلح البحرى والحد من الأنشطة البحرية العسكرية بحيث تشمل التقييد الفورى والفعلي للأسلحة البحرية ثم تخفيضها بعد ذلك . ومن الطبيعي أن تشمل التدابير المتخذة في هذا الصدد ، على سبيل المثال ، الحد من عدد السفن الحربية من الأنواع الرئيسية .

٢٠ - وبطبيعة الحال فان التدابير المتعلقة بالحد من التسلح البحرى على الصعيد العالمي ، لا يمكن أن توضع وتنفذ دون اعتبار للجهود المبذولة في الاتجاهات الأخرى للحد من التسلح ، والتي تمس بدرجة أو بأخرى ، بالقوات البحرية للدول .

Digitized by UNOG Library

٢١ - ويجب أن تعطى مكانة مهمة في المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح في المجال البحرى العسكرى للتوصل الى اتفاق بشأن تدابير لبناء الثقة ، تستهدف أساسا المساعدة على تفادى حالات النزاع وتعزيز أمن الممرات البحرية .

٢٢ - والجهود المستقلة التي تبذلها بلدان في بعض مناطق العالم للتوصل الى اتفاق فيما بينها بشأن تدابير معينة للحد من جوانب مختلفة تتعلق بالأنشطة البحرية العسكرية والتسلح البحرى في تلك المناطق ، ستكون اسهاما قيما في حل المشكلة العامة المتمثلة في كبح سباق التسلح البحرى .

٢٣ - ونظرا لوجود عدد كبير من الدول المهتمة بحل مشكلة نزع السلاح في الميدان البحرى ، يجب أن تكون المفاوضات بشأن هذه المسألة موسعة بما فيه الكفاية من حيث النطاق والتمثيل . وانطلاقا من هذا الاعتبار ، ينبغي النظر في امكانية بدء هذه المفاوضات في اطار مؤتمر نزع السلاح في جنيف . كما ينبغي النظر في النهوج الأخرى الممكنة ، بما في ذلك اجراء مفاوضات منفصلة متعددة الأطراف بشأن هذه المجموعة من المسائل .

٢٤ - ولا يمكن أن يبرر تعقيد المشاكل المتعلقة بكبح سباق التسلح النووى التوقف عن العمل . ويتضح بالتجربة أنه من الممكن دائما ، عن طريق المفاوضات ، التوصل الى حلول مقبولة من الجميع لصالح السلم والأمن العالم اذا ما توفرت الارادة السياسية اللازمة لجميع الدول واذا اتبعت نهجا بناء .

٢٥ - ولا يمكن التوصل الى اتفاقات سلمية وفعالة بشأن الحد من الأنشطة البحرية العسكرية والتسلح الا طبقا لمبدأ عدم الاخلال بأمن أى دولة . ومن الضرورى ، لتحقيق النجاح ، ان يتخلى جميع المشاركين في المفاوضات عن الجهود الرامية الى تحقيق امتيازات عسكرية انفرادية وتفوق عسكرى على حساب دول أخرى أو مجموعات أخرى من الدول .

٢٦ - وتقتضي المصالح الحيوية لجميع شعوب العالم أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات حاسمة ترمي الى الحد من خطر الحرب الناجم عن سباق التسلح في البحار والمحيطات والى تعزيز السلم والأمن الدولي بجميع السبل الممكنة .

Digitized by UNOG Library

بولنـــدا

[الأصـــــل : بالانكليزيـــة]
[٢٤ ايـار/مايـــــو ١٩٨٤]

١ - عملا بقرارى الجمعية العامة ١٨٨/٣٨ زاى و واو ،تتشرف حكومة جمهورية بولنـدا الشعبية بتقديم الملاحظات الواردة أدناه .

٢ - تود بولندا أن تؤكد من جديد ما أعربت عنه مرارا من تصميمها على المساهمة فـي تدعيم السلم والأمن الدوليين اللذين مازالا ، من وجهـة نظرها ، مهددين أساســـا بسباق التسلح النووى المتفشي حاليا في جميع البيئات ، بما فيها البحـار والمحيطات .

٣ - وتهتم بولندا ، بوصفها دولة بحرية ، اهتماما مباشرا وثابتا بحرية أعالي البحار، وبأمن طرق الملاحـة الدولية التي لا غنى عنها من أجل النهوض بالتعاون الدولـــي ذى المنفعـة المتبادلـة ، فضلا عن اهتمامها بتوفير الظـروف التي تحقق الاستغلال السلمـــي للموارد البحريـة في المياه وفي قاع البحـار والمحيطات وباطـن أرضها .

٤ - وان الـدور المتزايد للتسلح البحرى في الولايات المتحـدة ، الذى يستهـــدف تحقيق تفوق عسكرى شامل ، بجانب التكثيف الواضح لاستخدام القوات البحرية من جانب الولايات المتحدة وبعض حلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي ، كأداة لسياسة الابتزاز والضغط والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، ولا سيما الدول الناميـة يؤكد ان الحاجة الملحة لمضاعفة الجهود بغية وقف سباق التسلح . ويمكن بلوغ هذا الهدف عن طريق الاتفاق على تدابير محددة لخفض القوات البحرية والحد من نشاطها الباعث على زعزعة الاستقرار .

٥ - وفي حين أن حكومة بولندا تؤيد جميع الجهود الرامية لوقف سباق التسلـــح البحرى تأييدا حازما ،فانها تقدر أيضا المبادرة المتصلة بقيام فريق دولي من الخبـــراء باعداد دراسة شاملة عن سباق التسلح البحرى .

٦ - ويمكن لهذه الدراسة ، اذا ما تطرقت الى تلك القضية المعقدة من زوايـــا مختلفة ، أن تسهم في ايجاد فهم أفضل لجوهر سباق التسلح البحرى ، ولما له من آثار على الأمن الدولي وعلى حرية أعالي البحار واستغلال الموارد البحرية المترسبة في قاع جميع البحار والمحيطات في الأغراض السلمية . وفي نفس الوقت ، فانه يجب تأكيد أن

Digitized by UNOG Library

اعداد الدراسة المذكورة لن يشكل في هذا الوقت ، أنجع وسيلة للسعي من أجل كبح سباق التسلح البحرى .

٧ - وتعتقد حكومة بولندا اعتقادا راسخا أنه لا يمكن توقع تحقيق نتائج حقيقية في هذا الصدد الا باجراء مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف يتم الاعداد لها على النحو المناسب . ولذا فان أية مبادرة تمهد الطريق لمثل هذه المفاوضات ، على أساس من المساواة والأمن المتكافئ ، من المؤكد أن تلقى الدعم الكامل من بولندا .

٨ - وتود حكومة بولندا ، في هذا السياق ، أن تؤكد من جديد صحة المقترحات ذات الصلة التي قدمتها الدول الأطراف في معاهدة وارسو والواردة في اعلاني اللجنة السياسية الاستشارية المؤرخين في ١٥ ايار/مايو ١٩٨٠ و ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ واللذين صدرا تحقيقا لمصلحة السلم ، واستقرار الحالة الدولية وضمان استخدام طرق الملاحة الدولية في حرية .

٩ - وتستند بولندا الى الافتراض بأن وقف سباق التسلح البحرى واتخاذ تدابير محددة في هذا المجال - على المدى الأبعد - سيكونان بمثابة اسهام رئيسي في دعم السلم والأمن الدولي . وما زالت القضية الرئيسية في هذا الشأن هي ، على وجه الخصوص ، مسألة كبح سباق التسلح البحرى النووى . ومن المتصور أنه يمكن لمفاوضات الحد من الأنشطة البحرية وخفض التسلح البحرى أن تتم في اطار مؤتمر نزع السلاح المنعقد في جنيف ، وفقا للمبادئ المعترف بها لهذه المفاوضات . وسوف يتوقف نجاح مثل هذه المفاوضات بطبيعة الحال ، على اشتراك جميع الدول البحرية ، وخاصة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، في المفاوضات وعلى اتباع تلك الدول لنهج بناء فيها .

وفي الوقت نفسه ، فمن المفيد أن ثمة امكانيات لاجراء مفاوضات اقليمية أو دون اقليمية تحت رعاية الأمم المتحدة ، تشارك فيها جميع الدول المعنية ، ومن أمثلتها الجهود المبذولة داخل اللجنة المخصصة للمحيط الهندى . واذا ما أجريت هذه المفاوضات وفقا لمبادئ المساواة والمعاملة بالمثل والأمن غير المنقوص لكلا الجانبين ، فانها يمكن ، دون مساس بالجهود الثنائية والمتعددة الأطراف التي تبذل على النطاق العالمي أن تكون بمثابة خطوة رئيسية في اتجاه وقف التسلح البحرى والحد منه ، ومن ثم في اتجاه توسيع نطاق تدابير بناء الثقة المتعلقة بالأنشطة البحرية لتشمل مناطق محددة من البحار والمحيطات . ويمكن لهذه التدابير أن تشمل تواتر وحجم المناورات البحرية ، بما فيها المناورات التي تشترك فيها الأساطيل والقوات الجوية البحرية

Digitized by UNOG Library

والوحدات البحرية . كما ينبغي أن يراعى في هذه التدابير الحاجة الى سحب القوات البحرية الأجنبية لمسافة محددة من مناطق النزاع المسلح أو التوتر الدولي .

وتود حكومة جمهورية بولندا الشعبية أيضا أن توجه الانتباه الى ضرورة أن تباشر الدول ، على نحو ايجابي ، الالتزام الذى أعيد التأكيد عليه في الاعلان النهائي للمؤتمر الاستعراضي الثاني للأطراف في معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها (٢) ، والمتعلق باتخاذ تدابير أخرى في ميدان نزع السلاح لمنع حدوث سباق تسلح في قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها . ومن الممكن وضع اتفاق في هذا الشأن ، اذا ما تمت الافادة على النحو السليم من الخبرة التي اكتسبتها الدول أثناء المفاوضات التي أجريت بشأن المعاهدة المذكورة . الا أنه ينبغي أن تكون الخطوة الأولى الجوهرية في هذا الاتجاه هي القبول العاجل للمعاهدة من جانب الدول التي لم تصبح أطرافا فيها بعد ، ولا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية أو غيرها من أسلحة التدمير الشامل .

جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤]

١ - ترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أنه نظرا للتدهور الحاد الراهن في الحالة الدولية ، الذى تسببت فيه قوى الامبريالية ، فليس ثمة مهمة أهم من اتخاذ خطوات عاجلة لتلافي تهديد الحرب النووية وتطبيع العلاقات بين الدول والعودة الى سياسة الانفراج وفي هذا الصدد تعتبر الجهود الرامية الى وقف سباق التسلح وتحويله الى الاتجاه العكسي ذات أهمية قصوى . ويتطلب الأمر اتخاذ تدابير حقيقية وفعالة تهدف الى التخفيض العاجل للأسلحة ، خاصة الأسلحة النووية .

٢ - وتحقيقا لهذا الهدف ، قدم الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية عددا كبيرا من الاقتراحات الجادة واقترح سلسلة من المبادرات في كل ميدان تقريبا . ان تعهد الاتحاد السوفياتي بألا يكون البادئ باستخدام الأسلحة النووية ، والدعوة الى ادانة الحرب النووية واعلانها جريمة في حق شعوب العالم ، والاقتراحات الخاصة بغرض تجميد الأسلحة النووية ، وتلافي حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وابرام

Digitized by UNOG Library

معاهدة بشأن الامتناع المتبادل عن استخدام القوة والحفاظ على العلاقات السلمية بين الدول الأطراف في معاهدة وارسو والدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي وغير ذلك من المبادرات العديدة ، قد لقي تأييدا واهتماما كبيرا في كل أنحاء العالم وفي الأمم المتحدة بصفة خاصة . والاقتراح السوفياتي الأخير بعقد اتفاق بشأن الاعتراف المشترك بقواعد تحكم العلاقات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وجعل هذه القواعد ملزمة هو أيضا اقتراح بالغ الأهمية .

٣ - ونظرا لنمو القوات البحرية ، فانه يمكن القيام بدور هام في الجهود الرامية الى تفادي الحرب بالحد من الأنشطة البحرية والتسلح البحري .

٤ - وقد تزايدت ، في الماضي القريب ، حالات استخدام الأساطيل البحرية في شتى بقاع العالم - حوض البحر الكاريبي ، وجنوب الأطلسي ، والخليج الفارسي ، والمحيط الهادئ - كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المستقلة ، وممارسة ضغط عليها ، وادامة السيطرة الاستعمارية وارتكاب أعمال العدوان والتدخل السافر . كما يثير هذا الاستخدام للقوات البحرية العراقيل أمام استغلال البحار والموارد البحرية في الأغراض السلمية ويهدد أمن الملاحة وحريات البحار .

٥ - وتحبذ جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية كبح الوجود البحري والنشاط البحري وتخفيض مستوياتهما ، وخاصة في المناطق التي يكون احتمال نشوء حالات الصراع فيها مرتفعا ، كما تؤيد الحد من التسلح البحري وتخفيضه .

٦ - ومما يؤسف له أن كثيرا من الاقتراحات التي قدمها عدد من الدول ، بما فيها الدول الاشتراكية لتطبيق هذه التدابير على مختلف المناطق - المحيط الهندي ، والبحر الأبيض المتوسط ، والمحيطان الهادئ والأطلسي ، والخليج الفارسي - التي توجد فيها أكثر الممرات البحرية ازدحاما ، لم تلق بعد استجابة تأييدية من الولايات المتحدة وبعض حلفائها ؛ وانما على العكس ، فقد بدأت هذه الدول مرحلة جديدة في سباق التسلح البحري وأخذت توسع من وجودها الدائم في أقاصي البحار والمحيطات .

٧ - وتؤيد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في هذا الصدد القرار ١٨٨/٣٨ والذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والثلاثين ، والذي سلم ، في جملة أمور ، بالحاجة الماسة للبدء في مفاوضات بمشاركة الدول البحرية الرئيسية خصوصا الدول الحائزة للأسلحة النووية . والدول المهتمة الأخرى ، بشأن الحد من الأنشطة البحرية ، والحد من التسلح البحري وتخفيضه ، مع المراعاة الواجبة للجانب

Digitized by UNOG Library

النووى في سباق التسلح البحرى ، وتوسيع تدابير بناء الثقة لتشمل البحار والمحيطات لا سيما المناطق ذات الممرات البحرية الأكثر ازدحاما أو المناطق التي يكون احتمال نشوء حالات النزاع فيها مرتفعا .

٨ - وينبغي لجميع الدول البحرية الرئيسية وغيرها من الدول المهتمة أن تشترك في مثل هذه المفاوضات التي يمكن أن تجرى في اطار مؤتمر نزع السلاح في جنيف أو تتخذ شكل مفاوضات منفصلة متعددة الأطراف . ولا يجب أن يعوق هذا ، بطبيعة الحال ، امكانية النظر في هذه المسائل في المفاوضات التي تجرى بين الدول الحائزة على الأسلحة النووية .

٩ - ونعتقد أنه من المفيد ، كخطوة أولى ، الوصول الى اتفاق بعدم التوسع في الأنشطة البحرية في المناطق التي يخيم عليها خطر نشوب صراع . وان سحب السفن المجهزة بالأسلحة النووية من مناطق معينة من محيطات العالم ، والقضاء على الحالات التي تظل فيها السفن الحربية التابعة للدول البحرية الكبرى متواجدة في مناطق نائية لفترات طويلة ، وفرض قيود على مختلف أنواع السفن التي تبحر في مناطق معينة ، هذه كلها من شأنها أن تساعد على تهيئة أوضاع أكثر استقرارا .

١٠ - ومن المسائل الملحة الأخرى الحد من التسلح البحرى وتخفيضه - مثال ذلك الحد من اعداد السفن من الأنواع الرئيسية في النسق القتالي لأساطيل الدول البحرية الكبرى ثم تخفيضها على نحو متوازن ، مع اعطاء أولوية لتلك الأنواع من السفن التي لها أثر مزعزع للاستقرار بصفة خاصة وتستخدم أكثر ما تستخدم في ممارسة الضغط على الدول ذات السيادة . كذلك يجب التصدى لمعالجة مسألة القواعد البحرية الأجنبية .

١١ - ومن المستصوب النظر في التدابير الاقليمية الممكنة للتعامل مع هذه المشاكل وكذلك في مسألة توسيع تدابير بناء الثقة لتشمل البحار والمحيطات ، ولا سيما الى المناطق التي توجد فيها أكثر الممرات البحرية ازدحاما .

١٢ - وتعتقد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أنه يجب في أثناء هذه المفاوضات مراعاة ما يلي مراعاة دقيقة : مبدأ المساواة والأمن المتساوى بالنسبة لجميع الدول ، وضرورة ايلاء الاعتبار الواجب لجميع العوامل التي لها علاقة بالقوات البحرية ، ومبدأ عدم الاضرار بأمن أى جهة .

١٣ - وترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن دراسة سباق التسلح البحرى المقترحة في القرار ١٨٨/٣٨ زاى يجب أولا وقبل كل شيء أن تساعد على ضمان نجاح

Digitized by UNOG Library

المفاوضات السالف ذكرها وتحقيق نتائج حقيقية . ويجب ألا تكون هذه الدراسة بديلا عن تلك المقترحات أو تكون ذريعة لتجنبها . وتأسيسا على ذلك يجب أن توضح بجلاء خطر سباق التسلح البحرى ، وأثره المقوض للاستقرار والتهديد الذى يمثله على السلم والأمن الدوليين . فلو اقتصرت الدراسة على سرد البيانات المتعلقة بالقوات البحرية والأسلحة البحرية أو على مجرد وصف طرق المقارنة بينها ، لأصبحت جدواها محل تساؤلات .

../..

Digitized by UNOG Library

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٤]

١ - ترى حكومة الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن التدابير الرامية الى الحد من التسلح البحرى وتخفيضه ، وتوسيع تدابير بناء الثقة لتشمل البحار والمحيطات ، هي بمثابة خطوات ضرورية لتفادى الخطر المتزايد لاندلاع الحرب . وقد أدى تعزيز الأساطيل والقوات البحرية وازدياد الأنشطة البحرية الى زيادة زعزعة الاستقرار العالمي والاقليمي ، مما يتسبب في الحاق ضرر كبير بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول ، ويشكل تهديدا متزايدا لأمن الملاحة السلمية واستكشاف الموارد البحرية واستغلالها .

٢ - وسيكون في صالح جميع الدول والشعوب أن يكفل استخدام المحيطات والممرات البحرية الدولية في الأغراض السلمية . ان التكامل الاقتصادى الدولي المتزايد ، واعتماد بلدان كثيرة على امدادات مضمونة من المواد الخام والسلع الأساسية عن طريق النقل البحرى ، يجعلان من التدابير العملية التي تضمن تهيئة الظروف اللازمة للتعاون السلمي في مجال استخدام البحار والمحيطات شرطا أساسيا ولا يمكن الاستغناء عنه ، سيحقق النفع لجميع الدول ، بغض النظر عن نظامها الاجتماعي . ويقتضي ذلك ضمنا القيام بالأنشطة البحرية للدول وفقا لمبادئ مثل احترام الاستقلال والسيادة ، ونبذ استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وحرمة الحدود ، والسلامة الاقليمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، والمساواة ، فضلا عن جميع المبادئ الأساسية الأخرى للعلاقات بين الدول .

٣ - ومما يتناقض مع هذه المبادئ أن الدولة الغربية الرئيسية ، بمساندة من بعض حلفائها المقربين ، بدأت جولة جديدة من سباق التسلح البحرى في محاولة منها لاحراز التفوق العسكرى في جميع المجالات . وتتجلى هذه الحقيقة فيما يلي :

(أ) زيادة عدد السفن الحربية عن طريق الاضطلاع ببرامج تشييد متعجلة ، واعادة تجهيز السفن الحربية الاحتياطية ، وسرعة تحديث السفن الحربية العاملة عن طريق تزويدها بأسلحة على درجة عالية من التطور ، بما في ذلك الأسلحة النووية ؛

(ب) اجراء تمرينات بحرية مستمرة وواسعة النطاق ، بما في ذلك وجود سفن تحمل قوات اقتحام برمائية بالقرب من شواطئ دول أخرى ؛

(ج) زيادة الوجود العسكرى الدائم في مناطق شتى في البحار والمحيطات ، وخاصة بالقرب من الممرات البحرية الأكثر نشاطا ، أو في مناطق المنازعات ، وذلك عن طريق اقامة القواعد وتوسيعها ؛

Digitized by UNOG Library

(د) الاستخدام المباشر للقوات البحرية للضغط على الدول ذات السيادة ، وخاصة البلدان النامية ، وللتدخل في شؤونها الداخلية ؛

(هـ) تشجيع ودعم التدابير الرامية الى فرض الحصار على الموانئ الحيوية للدول الأخرى ، وخاصة عن طريق زرع الألغام البحرية ؛

(و) تخطيط واعداد وتنفيذ أعمال العدوان والتدخل المسلحة .

٤ - وتخلق هذه الأنشطة مصادر دائمة للخطر في مناطق كثيرة . ولا يمكن اضفاء الشرعية عليها بالاحتجاج بمصالح الأمن الوطنية . والأحرى أن المصالح الأمنية للدول تستدعي الحوار والتفاوض بروح بناءة وبارادة سياسية من أجل احراز نتائج ايجابية بشأن الخطوات الرامية الى الحد من المواجهة العسكرية في البحار والمحيطات . وقد قدمت دول معاهدة وارسو عددا من المقترحات في هذا الشأن . وعلى سبيل المثال ، فقد اقترحت في اعلان وارسو المؤرخ في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٠ أن تبحث مسألة الحد من الوجود والنشاط العسكريين وتخفيض مستواهما في المحيط الأطلسي والمحيط الهندى والمحيط الهادئ والبحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسي (A/35/237-S/13948) .

٥ - وتؤيد حكومة الجمهورية الديمقراطية الألمانية المبادرات التي اتخذها الاتحاد السوفياتي لاعداد مشروع تدابير محددة في سياق المفاوضات السوفياتية - الأمريكية بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية وتخفيضها وبشأن الحد من الأنشطة العسكرية في المحيط الهندى وتخفيضها بعد ذلك .

٦ - ومن أجل عكس سباق التسلح البحرى فان دول معاهدة وارسو ، في اعلان براغ المؤرخ في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ، أعربت عن تأييدها لما يلي :

(أ) اجراء مفاوضات بشأن الحد من الأنشطة البحرية وتخفيضها ، وبشأن الحد من التسلح البحرى وتخفيضه ، وتوسيع تدابير بناء الثقة لتشمل البحار والمحيطات ؛

(ب) سحب السفن ذات القدرة النووية من البحر الأبيض المتوسط وعدم وزع أسلحة نووية في أرضي بلدان البحر الأبيض المتوسط غير النووية (A/38/67-S/15556 و Corr.1) .

٧ - وأيدت الجمهورية الديمقراطية الألمانية بقوة ، بوصفها احدى الدول التي شاركت في تقديم القرار ٣٨/١٨٨ واو ، الدعوة التي وجهتها الأمم المتحدة في دورتها الثامنة والثلاثين للبدء في مفاوضات بشأن الحد من الأنشطة البحرية ، والحد من التسلح البحرى وتخفيضه ، وتوسيع تدابير بناء الثقة لتشمل البحار والمحيطات . وفضلا عن ذلك ترحب الجمهورية الديمقراطية الألمانية باقتراحات الاتحاد السوفياتي البناءة والبعيدة المدى لوقف سباق التسلح البحرى ، الواردة في الرسالة المؤرخة في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤

Digitized by UNOG Library

والموجهة من وزير الخارجية السوفياتي ، أ . أ . غروميكو ، الى الأمين العام للأمم المتحدة خ . بيريز دى كويبار (انظر رد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أعلاه) .

٨ - وفي رأى الجمهورية الديمقراطية الألمانية فانه من الطح بوجه خاص القيام بما يلي :

(أ) عدم زيادة الأنشطة البحرية للدول في مناطق النزاع والتوتر ؛

(ب) الاتفاق على تدابير لبناء الثقة تستهدف منع حالات النزاع وتعزيز أمن النقل البحرى ؛

(ج) استخدام جميع الامكانات التي يوفرها أى نهج اقليمي للحد من الأنشطة البحرية والتسلح البحرى وذلك في جملة محافل منها المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا .

٩ - ومن الجلي أنه لا بد من وضع جميع هذه التدابير وغيرها من التدابير ذات الصلة وفقا لمبدأ الأمن غير المنقوص للأطراف المعنية ، مع المراعاة الواجبة لجميع العوامل التي تحدد العلاقة فيما بين القوات الموجودة في البحار بعضها ببعض ، وفيما بين الأنواع الأخرى للأسلحة التي لها أثر على القوات البحرية . وينبغي أن تشترك جميع القوات البحرية الرئيسية والدول الأخرى المهتمة بالأمر في المفاوضات بشأن الحد من الأنشطة البحرية والتسلح البحرى . وينبغي النظر في امكانية اجراء هذه المفاوضات في سياق مؤتمر نزع السلاح في جنيف .

١٠ - وفيما يتعلق بالقرار ٣٨/١٨٨ زاى بشأن اعداد دراسة عن سباق التسلح البحرى الذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، فان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ترى أن قيمة هذه الدراسة ستزداد بازدياد بعدها عن القضايا التقنية والقانونية وعن كونها مجرد مقارنة للبيانات . وينبغي لهذه الدراسة ألا تسعى فقط الى كشف المخاطر الناشئة عن سباق التسلح البحرى ، ولكن أيضا الى أن تحدد بوضوح الجوانب الرئيسية التي يتوجب الاتفاق على تدابير عاجلة بشأنها على سبيل الأولوية . وينبغي أن تفضي الدراسة الى البدء ، في أقرب وقت ممكن ، في المفاوضات بشأن الحد من الأنشطة البحرية والتسلح البحرى .

سوازيلند

[الأصل : بالانكليزية]
[١١ آب/أغسطس ١٩٨٤]

تؤيد حكومة سوازيلند ، في حالة الحد من الأسلحة النووية وتخفيضها ، مبادرات السلم الدولية ، بما في ذلك وقف سباق التسلح ، سواء تعلق بأسلحة نووية أو بحرية ، وتحويله الى الاتجاه العكسي .

Digitized by UNOG Library

المكسيك

[الأصل : بالاسبانية]
[٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٤]

١ - ينبغي للمفاوضات المتعلقة بالحد من التسلح البحرى وتخفيضه أن تتم تحت رعاية الأمم المتحدة . وينبغي لهذه المفاوضات أن تأخذ في الاعتبار على النحو الواجب الجانب النووى من سباق التسلح البحرى .

٢ - ويمكن كخطوة أولى التفكير في اجراء محادثات بين الدول البحرية الرئيسية ، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية ، باشتراك ممثل للأمين العام ، على أن يتم فيما بعد عقد مؤتمر دولي يكون الاشتراك فيه مفتوحا لجميع الدول .

٣ - وينبغي للمفاوضات المتعلقة بكبح سباق التسلح البحرى أن تتضمن ما يلي :

(أ) حظر استخدام القوات البحرية كأداة للضغط من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتهديد سيادتها أو استقلالها أو سلامتها الاقليمية ؛

(ب) تقييد الأنشطة العسكرية البحرية ، عن طريق انشاء مناطق بحرية تقيد فيها حقوق الدول غير الساحلية ؛

(ج) خفض القواعد العسكرية البحرية ، فضلا عن أى نوع من أنواع التسهيلات المرفئية في الأراضي الأجنبية ؛

(د) اتخاذ الاجراءات الكفيلة ببناء الثقة ، مثال ذلك الاعلان المسبق عن المناورات العسكرية ، وتواجد مراقبين دوليين أثناء هذه التدريبات ، والاعلان عن مرور الغواصات البحرية ولا سيما في المناطق التي يشتد فيها التوتر الدولي .

هنغاريا

[الأصل : بالانكليزية]
[١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤]

١ - ينصب الاهتمام الرئيسي للسياسة الخارجية التي تنتهجها حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية على الاسهام النشط في صيانة السلم والأمن الدوليين ، وازالة خطر الحرب التي تهدد العالم كله ، ومنع سباق التسلح .

../..

Digitized by UNOG Library

٢ - ويقلق حكومة هنغاريا أن ترى أن سباق التسلح ، وخصوصا سباق التسلح النووى ، وهو أخطر صورة من صوره ، يمارس في الميدان البحرى نتيجة للتسلح البحرى للولايات المتحدة وبعض حلفائها . ومن الأمور الخطرة بشكل خاص التزايد المستمر في عدد الوحدات البحرية التي تحمل أسلحة نووية والتي ترابط في مناطق الأزمات ، مع التهديدات المصاحبة بالتدخل . وقد أدامت تلك البلدان التهديد العسكرى وزادت من التوتر في مناطق جديدة عن طريق وزع وحدات بحرية حديثة وبناء مجموعة متكاملة من القواعد البحرية . وجميع هذه الأنشطة تعرّض أمن البلدان غير الساحلية أيضا للخطر .

٣ - وحكومة هنغاريا مقتنعة بأنه يمكن وقف هذه الاتجاهات السلبية وعكس اتجاهها عن طريق اتخاذ تدابير محددة مثل التوصل الى اتفاق بشأن الحد من التسلح البحرى ، والحد من الأنشطة البحرية وتخفيضها في مناطق معينة مثل المحيط الهادئ والمحيط الهندى والبحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسي . ومن الخطوات الهامة الأخرى التي يمكن اتخاذها حظر التوسع في الأنشطة البحرية في مناطق النزاع . ومن المناسب أيضا أن يحظر دخول أنواع معينة من السفن ، مثل حاملات الطائرات ، الى مناطق معينة . ويمكن الجمع بين هذه الخطوات وبين مختلف تدابير بناء الثقة .

٤ - وفيما يتعلق بالتدابير الممكنة ، المذكورة أعلاه ، فان حكومة هنغاريا ترى أن من الضرورى أن تقوم جميع الدول البحرية الهامة باعتمادها والمشاركة في وضعها ، وعلى أن يكون المبدأ الحاكم هو ألا تنتقص هذه التدابير من أمن أى دولة .

٥ - وان حكومة هنغاريا ، ادراكا منها للخطر الذى يشكله سباق التسلح البحرى بالنسبة لسلم العالم ، قد رحبت بالقرار ٣٨/١٨٨ واو المعنون : "كبح سباق التسلح البحرى : الحد من التسلح البحرى وتخفيضه ، وتوسيع تدابير بناء الثقة لتشمل البحار والمحيطات" والذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، وتود أن تشجع تنفيذه عن طريق نشاطها السياسي .

الحواشي

(١) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٥ ، الصفحة ٢٩٥ .

(٢) انظر المؤتمر الاستعراضي الثاني لأطراف معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها ، الوثيقة الختامية (SBT/CONF.II/20) (جنيف ، ١٩٨٣ ، الجزء الثاني) .

Digitized by UNOG Library